جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الرابع والأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ"

استكشاف الصلة بين الجريمة والأخلاق
دراسة تحليلية

Exploring The Relationship Between Crime and Ethics
An Analytical Study

الدكتـــــورة

سميه طلال الزهراني

أستاذ مساعد في قسم القانون، كلية إدارة الأعمال
جامعة المجمعة

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

استكشاف الصلة بين الجريمة والأخلاق
دراسة تحليلية

Exploring The Relationship Between Crime and Ethics
An Analytical Study

الدكتـــــورة

سميه طلال الزهراني

أستاذ مساعد في قسم القانون، كلية إدارة الأعمال

جامعة المجمعة

استكشاف الصلة بين الجريمة والأخلاق: دراسة تحليلية

سميه طلال الزهراني
قسم القانون، كلية إدارة الأعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: s.alzahrani@mu.edu.sa

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تحليل كيفية تأثير العوامل الأخلاقية على تكوين السلوك الجرمي. بمعنى، هل تلعب القيم والأخلاق دورًا في تحديد ما إذا كان الشخص سيقترف جريمة أم لا. وفهم السبل الوقائية، واستكشاف كيفية استخدام الأخلاق في الوقاية من الجريمة، فهل يمكن للقيم والأخلاق أن تكون وسيلة للحد من السلوك الجرمي من خلال تعزيز التصرفات الإيجابية. وتقييم العقوبات والردود: كما هدف البحث إلى دراسة كيفية تأثير القيم والأخلاق في تحديد العقوبات والردود على الجريمة من خلال الإجابة على مدى لعب القيم دورًا في تحديد صرامة العقوبات. وللإجابة على سؤال البحث، استخدم البحث منهجية تتضمن مراجعة الأدبيات من حيث دراسة الأبحاث السابقة حول هذا الموضوع لفهم النتائج التي تم التوصل إليها والمفاهيم المستخدمة. مع تحليل حالات محددة للجرائم وتحليل كيفية تأثير القيم والأخلاق في تلك الحالات. وسارت خطة البحث في ثلاثة مباحث وخاتمة وتوصيات. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الأخلاق والجريمة هما من جوانب السلوك البشري التي تتأثر ببعضها البعض بشكل وثيق، فعندما تنحرف الأخلاق وتتلاشى القيم الأخلاقية في مجتمع ما، يصبح الطريق مفتوحاً أمام الجريمة للانتشار والتزايد. كما خلصت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل تؤثر في ارتفاع معدلات الجريمة، ومن بين هذه العوامل الفقر، البطالة، ضعف التعليم، تفكك الأسرة. وكذلك فإنه يمكن للتربية

على القيم الأخلاقية أن تشكل درعًا قويًا ضد الجريمة. وأوضحت الدراسة انه يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتوفير فرص متساوية للجميع من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، فعندما يشعر الأفراد بالظلم والتهميش، فإنهم قد يلجؤون إلى ارتكاب الجريمة كوسيلة للتعبير عن غضبهم وعدم الرضا. واخيراً، فإن الأخلاق هي أساس المجتمعات المزدهرة والآمنة وهي القوة الدافعة وراء بناء علاقات ثقة وتعاون قوي بين أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق، المجتمع، القيم، عوامل الجريمة، العقوبات.

Exploring the Relationship between Crime and Ethics: An Analytical Study

Somih Talal Alzahrani
Department of Law, College of Business Administration, Majmaah University, Saudi Arabia.
E-mail: s.alzahrani@mu.edu.sa

Abstract:

The research aimed to analyze the impact of ethical factors on the formation of criminal behavior. Specifically, it investigated whether values and ethics play a role in determining whether a person will commit a crime or not. The study sought to uncover preventive measures, exploring how ethics can be used to prevent crime and whether values and ethics can serve as a means to reduce criminal behavior by promoting positive actions. It also aimed to assess punishments and responses, studying how values and ethics influence the determination of punishments and responses to crime by answering the extent to which values play a role in determining the severity of punishments. To answer the research question, the research employed a methodology that included a literature review to understand previous research on the topic, analyzing the results and concepts used. Specific crime cases were analyzed to understand how values and ethics influenced those cases. The research plan comprised three sections, a conclusion, and recommendations. Key findings of the study included the close interconnection between ethics and crime as aspects of human behavior. When ethics deviate and ethical values fade in a society, the path for the spread and increase of crime becomes open. Several factors, such as poverty, unemployment, weak education, and family breakdown, contribute to increased crime rates. Education on ethical values can act as a strong shield against crime. Continuous efforts are needed to promote social justice and provide equal opportunities for everyone. When individuals feel injustice

and marginalization, they may resort to crime as a means of expressing their anger and dissatisfaction. Ethics form the foundation of flourishing and secure societies, driving the establishment of trusting relationships and strong cooperation among community members.

Keywords: Ethics, Society, Values, Crime, Punishments.

المقدمة:

هناك صلة وثيقة بين الجريمة والأخلاق، حيث تتأثر السلوك الإنساني حينما تضعف الأخلاق، حيث تشير الأخلاق إلى المبادئ والقيم التي تحكم سلوك الأفراد وتعاملهم مع الآخرين. وفهم الصلة بين الجريمة والأخلاق يساعدنا على فهم الدوافع والعوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم وتشجيع الأفراد على احترام القوانين والسلوك القانوني.

ومن جانبٍ آخر، تعتبر الأخلاق والقيم السليمة عاملاً مهمًا في منع الجريمة، فعندما يكون لدينا مجتمع يتمتع بقيم وأخلاق صحيحة، يكون من الأقل احتمالية ارتكاباً للجرائم. فعلى سبيل المثال، قيم الصدق والنزاهة والعدل واحترام حقوق الآخرين، تسهم في تقليل الجريمة، حيث يعمل الأفراد على الالتزام بالسلوك القانوني وتجنب السلوكيات المشينة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على الأخلاق وبالتالي تزيد من مخاطر وقوع الجريمة. فعلى سبيل المثال، عندما يعاني الأفراد من ظروف صعبة مثل الفقر والبطالة والتهميش، قد يجدون أنفسهم في وضع يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم لتلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا لا يبرر الجريمة، ولكنه يعكس تأثير الظروف الاجتماعية على اتخاذ القرارات الأخلاقية. بالمقابل، قد يؤدي ارتكاب الجرائم إلى تدهور الأخلاق الفردية والاجتماعية. فعندما يقوم الشخص بارتكاب جريمة، يخالف القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم المجتمع. وعلى المدى الطويل، قد يتعرض المجتمع لتأثير سلبي عندما ينتشر الجرم وينقلب الناس على القانون والأخلاق. بالتالي، يجب علينا تعزيز الأخلاق والقيم السليمة في المجتمع وتحفيز الأفراد على ممارسة السلوك الأخلاقي الصحيح. يجب أن تكون هناك جهود

لتعزيز الوعي الأخلاقي وتعليم الأفراد قيم التعاون والاحترام والمسؤولية الاجتماعية. كما يجب معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تزيد من خطر وقوع الجريمة. **وسيتناول البحث النقاط التالية**:

أهمية البحث:

تُعد الصلة بين الجريمة والأخلاق موضوعًا هامًا ومثيرًا للاهتمام، حيث تمثل الجريمة انتهاكًا للقوانين والقواعد المجتمعية، في حين تعتبر الأخلاق بالنسبة للأشخاص وسيلة فعالة لتوجيه السلوك توجيها سليماً وذلك باتباع القيم والمبادئ الصائبة. يتيح هذا البحث فهمًا أعمق للتفاعلات بين الجانبين وكيف يمكن أن تؤثر القيم والمعتقدات الأخلاقية في منع الجريمة أو تشجيعها.

أهداف البحث:

- تحليل العوامل المؤثرة: يهدف البحث إلى تحليل كيفية تأثير العوامل الأخلاقية على تكوين السلوك الجرمي. بمعنى، هل تلعب القيم والأخلاق دورًا في تحديد ما إذا كان الشخص سيقترف جريمة أم لا؟
- فهم السبل الوقائية: حيث يهدف البحث إلى استكشاف كيفية استخدام الأخلاق في الوقاية من الجريمة، فهل يمكن للقيم والأخلاق أن تكون وسيلة للحد من السلوك الجرمي من خلال تعزيز التصرفات الإيجابية؟
- تقييم العقوبات والردود: يهدف البحث إلى دراسة كيفية تأثير القيم والأخلاق في تحديد العقوبات والردود على الجريمة من خلال الإجابة على مدى لعب القيم دورًا في تحديد صرامة العقوبات؟

سؤال البحث:

"ماهية العلاقة بين القيم والأخلاق والجريمة؟ وكيف يمكن أن تؤثر القيم والأخلاق في التكوين الجرمي والوقاية منه وفي تحديد الردود والعقوبات على الجريمة؟"

منهجية البحث:

للإجابة على سؤال البحث، استخدم البحث منهجية تتضمن مراجعة الأدبيات من حيث تحليل الدراسات السابقة حول هذا الموضوع لفهم النتائج التي تم التوصل إليها والمفاهيم المستخدمة. مع تحليل حالات محددة للجرائم وتحليل كيفية تأثير القيم والأخلاق في تلك الحالات.

المبحث الأول: الجريمة

المطلب الأول: مفهوم الجريمة

يجد التجريم معناه الأصلي في أن يكون هناك حُكم يصدره الجماعة بشأن سلوك معين، وذلك بغض النظر عما ينص عليه القانون. ويُعتبر الاجتهاد المعروف بـ "فالو" من بين أوائل الذين ميزوا بين الجريمة الطبيعية والتي تكون مشتركة بين الجماعات ومختلفة عندما يتعارض مع مبادئ العدل والإنسانية، مثل "جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، والجريمة المصطنعة التي تشكل انتهاكًا للمشاعر القابلة للتحوّل، كالمشاعر الدينية والوطنية. واعتبر الأولى منها أنها تدخل في المعنى الحقيقي للجريمة ودراساتها التحليلية". ويُقدر البعض الآخر الجريمة على أنها السلوك الذي تحظره الدولة بسبب ضرورة ما، ويمكن أن يرد على هذا السلوك بفرض عقوبة معينة، وهو بشكل عام يشكل السلوك المعادي للمجتمع والذي يضر بمصلحته.[١]

من حيث المفهوم القانوني للجريمة، على الرغم من عدم الاتفاق حول تعريفٍ دقيق لها، إلا أن هناك العديد من التعاريف المطروحة، ومنها:

الجريمة في معناها الشامل هي " أي مخالفة لقاعدة تنظم سلوك الإنسان في المجتمع. فهي في كل الحالات سلوك فردي يتمثل في فعل أو تصرف يخالف ما فرضته القاعدة ويقوم به في وسط اجتماعي" .[٢]

---

(١) عبد الستار، فوزية (١٩٨٥) ، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية ، بيروت، ص ١٨٢

(٢) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، (٢٠١٠) الجريمة وعلم الاجتماع الجنائي، دار المؤلف. ص ١٠١

ومن بين معاني الجريمة في اللغة، أن كلمة "الجريمة "تأخذ مكان الأساس الذي يُبنى عليه الاتهام. ومن معانيها الأخرى المحاسبة أو المعاقبة، أو أنها أي فعل معارض أو متنافٍ للقانون". ويشار إلى الجريمة أيضًا على "أنها أي فعل من أفعال الشر، أو أي خطيئة، أو أي فعل خاطئ" .[١]

ومن التعاريف الأخرى للجريمة، "أنها أي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويُعاقب عليه، ويمكن أن يكون هذا الخطأ ضد شخص محدد أو ضد مجموعة من الأشخاص". وتُعتبر الجريمة فعلًا غير قانوني يصدر عن سلطة جنائية، وتعاقب عليه القوانين بعقوبة محددة.

يعتمد تعريف الجريمة على العناصر التالية:[٢]

أولاً: ارتكاب فعل يشكل الجانب المادي للجريمة، وتعني الجريمة السلوك الإجرامي بصورته المتنوعة، سواءً كانت نشاطًا إيجابيًا أو امتناعًا.

ثانياً: أن الفعل يكون غير قانوني وفقًا لقانون العقوبات والتشريعات المكملة له، فلا يعتبر الفعل جريمة إذا كان قانونيًا.

توجد أيضًا مفاهيم للجريمة في الشريعة الإسلامية، حيث يتعلق التعريف بالمحظورات الشرعية التي يحظرها الله بعقوبة محددة، وتُعتبر هذه المحظورات أي فعل يمنعه الشرع سواءً كان فعلًا منهيًا عنه أو تركًا لفعل مأمور به. ووصفت المحظورات بأنها شرعية "لأن الشريعة هي التي تحدد ما هو حلال وما هو حرام

---

(١) عبد الستار، فوزية (١٩٨٥) مبادئ علم الاجرام والعقاب، مرجع سابق. ص ١٨٣

(٢) غراب، أحمد جودة.، حمدي السعيد عبد الله، (٢٠١٧) القوانين الجنائية المفاهيم والتطبيقات. دار النهضة العربية. ص ١٠

وفقًا لمعايير محددة. وهذا يعني أن الفعل أو الترك لا يُعتبر جريمة إلا إذا وضحت الشريعة ذلك ورتبت عليه العناصر المذكورة"، يُمكن تعريف الجريمة بأنها "سلوك غير قانوني يُعاقب عليه وفقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها في المجتمع". تتضمن الجريمة ارتكاب أفعال محظورة ومخالفة للقوانين التي تحدد المعايير الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع.[١]

(١) الشيخ، أسامة. (٢٠٢٢) علم الجريمة وأساليب التحقيق الجنائي. دار النهضة العربية..ص ٥٠

المطلب الثاني: أسباب الجريمة والعوامل المؤثرة عليها

الجريمة ظاهرة اجتماعية تؤثر بشكل كبير على المجتمعات حيث تعتبر الجريمة نتيجة تفاعل معقد لعدة عوامل مترابطة، بدءًا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى العوامل النفسية والثقافية. إن فهم أسباب الجريمة وتأثيرها على المجتمع ضروري للتصدي لهذه الظاهرة واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها.

أولا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للجريمة:

١ـ الفقر والبطالة

يعد الفقر والبطالة من أهم العوامل التي تزيد من خطر ارتكاب الجريمة، فعندما يواجه الأفراد صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الطعام والإسكان والتعليم، فقد يتجهون نحو سلوكيات غير مشروعى لتلبية احتياجاتهم.

- **الفقر والجريمة**

الفقر يُعتبر عاملًا رئيسيًا في زيادة احتمالية ارتكاب الجريمة، في بعض الأحيان قد يفتقر الأفراد إلى الموارد الاقتصادية الأساسية مثل السكن والغذاء والرعاية الصحية، وحينما يخدث ذلك فإنهم يمكن أن ينجذبوا نحو السلوكيات غير القانونية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. الفقر يمكن أن يؤدي أيضًا إلى التوتر والإحباط والغضب، مما يزيد من احتمالية التورط في العنف والجرائم العنقودية.[١]

- **البطالة والجريمة**

البطالة هي "حالة عدم وجود فرص عمل للأفراد القادرين والراغبين في العمل". ترتبط البطالة بزيادة مخاطر ارتكاب الجريمة". عندما يواجه الأفراد صعوبة في العثور على وظيفة توفر لهم دخلاً مستدامًا، قد ينجذبون نحو الأنشطة الجرمية كوسيلة

---

(١) السبيعي، نورة. (٢٠١٦). الجريمة وتأثيراتها على المجتمع: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات السلوك، ١٣.

لتحقيق الدخل وتلبية احتياجاتهم. البطالة يمكن أن تؤدي أيضًا إلى فقدان الهوية والاندماج الاجتماعي، مما يعزز السلوكيات الجرمية.[١]

٢ـ العدالة الاجتماعية

عدم المساواة والظلم الاجتماعي قد يؤدي إلى الغضب والإحباط لدى الأفراد، مما يعزز الجريمة. عندما يشعر الأفراد بأنهم مظلومون وغير قادرين على تحقيق حياة كريمة وفرصة متساوية، قد يقللون من احترام القوانين وينتهجون سلوكيات مخالفة.

- **العدالة الاجتماعية والجريمة**

العدالة الاجتماعية تلعب دورًا هامًا في تحديد معدلات الجريمة في المجتمع ، يحدث ذلك عندما يشعر الأفراد بأن هناك نظاماً غير عادل يحرمهم من الفرص والموارد الأساسية، فيصبحون أكثر عرضة للتورط في الجريمة. على سبيل المثال، عندما يكون هناك فقر وبطالة متراكمة في فئات معينة من المجتمع، فإنها تزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم في تلك الفئات.[٢]

- **التفاوت الاجتماعي والجريمة**

ترتبط العدالة الاجتماعية أيضًا بالتفاوت الاجتماعي وتأثيره على الجريمة. عندما يكون هناك اختلاف كبير في توزيع الثروات والفرص بشكل عادل في المجتمع، فإنه يزيد من الشعور بالظلم والاستياء لدى الأفراد المحرومين. هذا التفاوت الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تفشي الجريمة بشكل أكبر، حيث يكون لدى الأفراد المحرومين

---

(١) الزهراني، ياسر. (٢٠١٩). عوامل الجريمة وتأثيرها على المجتمع: دراسة مقارنة بين الدول العربية. مجلة الدراسات الاجتماعية والجغرافية، ص ٨.

(٢) الهندي، علي. (٢٠١٢). عوامل الجريمة وتأثيراتها على المجتمع: دراسة استكشافية في المجتمع السعودي. مجلة علوم الاجتماع والإنسان، ٣٣

دوافع أكبر لارتكاب الجرائم للحصول على الموارد والفرص التي يعتبرون أنها محرومون منها.[١]

٣ـ تفكك الأسرة والتربية السلبية

يفتقد الأفراد الإرشاد والتوجيه الأخلاقي في سنوات نموهم عند عدم وجود بيئة أسرية صحية وتربية سليمة وقد يؤدي هذا الأمر إلى زيادة احتمالية ارتكاب الجرائم ويصبحون أكثر عرضة للتورط في الجريمة. وتعدّ الأسرة والتربية السلبية عوامل هامة يُرتبط بها ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات. فالأسرة تعدّ الوحدة الأساسية في المجتمع، حيث تقوم بتربية وتكوين شخصية الفرد وتوفير الحماية والاستقرار النفسي والعاطفي. وعندما يحدث تفكك الأسرة وتربية سلبية، فإنه يمكن أن ينتج عنها ظواهر سلبية تشمل الجريمة والعنف.[٢]

تفكك الأسرة يشير إلى ضعف الروابط والعلاقات بين أفراد الأسرة وتفكك هيكلها التقليدي، ويمكن أن يحدث نتيجة لعدة عوامل مثل الطلاق، أو الوفاة، أو الانفصال العاطفي بين الأبوين. ويؤدي تفكك الأسرة إلى غياب الدعم العاطفي والتوجيه السليم للأطفال والشباب، مما يعرضهم للكثير من المخاطر والتحديات.

عندما يكون لدى الأطفال أو الشباب أسرة متفككة، يمكن أن تظهر عدة تأثيرات سلبية على حياتهم. وقد يعانون من ضعف الاستقرار النفسي والعاطفي، ويشعرون

---

(١) العجمي، ناصر. (٢٠١٨). عوامل الجريمة وتأثيراتها على المجتمع: دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٥(٣).

(٢) الأعسم، عبد العزيز (٢٠٠٠). تفكك الأسرة وتأثيره على الجريمة. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية. العدد ٣. ص ١١

بالوحدة والانعزالية. ويمكن أن يعانوا أيضًا من صعوبات في التواصل وبناء العلاقات الاجتماعية السليمة، مما يجعلهم عرضة للانحراف والتورط في أنشطة غير قانونية.[١]

بالإضافة إلى تفكك الأسرة، يمكن أن تؤدي التربية السلبية إلى زيادة معدلات الجريمة. حيث أشارت الدراسات إلى أن التربية السلبية تشير إلى نمط تربية يتضمن العنف الأسري، والإهمال، والتجاهل لاحتياجات الطفل أو الشاب. ونشأة الفرد في بيئة سلبية تفتقر إلى الحب والرعاية والتوجيه السليم تعرضه للسلوكيات العدوانية والتصرفات المخالفة للقانون.[٢]

يعتبر النمط السلبي في التربية عاملاً هامًا يؤدي إلى تكوين شخصية الفرد بشكل سلبي. فالأطفال الذين يتعرضون للعنف في الأسرة يتأثرون بشكل سلبي في تطوير قدراتهم العاطفية والاجتماعية. قد يتبنون أنماط سلوكية غير صحية تشمل العدوانية والعنف كسبيل للتعامل مع الآخرين، وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب أفعال جرمية في وقت لاحق من حياتهم.[٣]

وفقًا لتقرير إحصائي صدر في عام ٢٠١١، يشير إلى وجود علاقة بين الجريمة والتفكك الأسري في عدة دول. في فرنسا، توصل التقرير إلى أن ٤٠٪ من المجرمين العاديين و٧٥٪ من المجرمين السابقين ينتمون إلى أسر مفككة. وأيضًا في ألمانيا،

---

(١) السلطان، ناصر (٢٠٢٢). تفكك الأسرة وتربية الأطفال ودورهما في زيادة حالات الجريمة. المجلة العربية لعلوم الاجتماع. العدد ٣٠.

(٢) العبد العزيز، نورة. (٢٠١٣) تفكك الأسرة وتأثيره على تكوين الشخصية وزيادة الجريمة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز. ٥١

(٣) الغامدي، فاطمة، (٢٠٢٢) تفكك الأسرة والتربية السلبية: تحليل للأسباب والتأثيرات على الجريمة. مجلة الأسرة العربية. ١٠٩

أظهرت الإحصائيات أن المجرمين ينتمون بشكل كبير إلى أسر مفككة. وفي الولايات المتحدة، كانت الإحصاءات تشير إلى أن ٦٧٪ من المجرمين ينتمون إلى أسر مفككة. وفي مصر، أظهرت الإحصاءات أن ٦١.٥٪ من الأحداث الجانحين كانت لديهم علاقات سيئة مع آبائهم، و٦٥٪ منهم كانت هناك خلافات في العلاقة بينهم وبين والديهم، مما يشير إلى أن الجريمة في مصر ترتبط بشكل كبير بالتفكك الأسري.[١]

تفكك الأسرة والتربية السلبية ليستا السبب الوحيد للجريمة، لكن على الرغم من ذلك إلا أنهما يعتبران من العوامل المهمة والمؤثرة. فعلى المجتمع والجهات المعنية أن يعملوا على توفير الدعم اللازم للأسر المتفككة وتعزيز التربية الإيجابية، بالإضافة إلى تقديم المشورة الأسرية والاستشارات النفسية والاجتماعية للأسر المتضررة، وتعزيز الوعي بأهمية الأسرة والتربية السليمة في منع الجريمة والحفاظ على أمن المجتمع.[٢]

ثانيا: العوامل النفسية والثقافية للجريمة

١ـ اضطرابات السلوك والشخصية

بعض الأفراد يعانون من اضطرابات نفسية أو سلوكية تؤثر على قدرتهم على السيطرة على تصرفاتهم وقراراتهم حيث يزيد ذلك من احتمالية ارتكابهم للجرائم. وتعتبر اضطرابات السلوك والشخصية أمورًا هامة يجب دراستها عند التحدث عن

---

(١) الحمدان، سعد. (٢٠٢٢) التفكك الأسري وعلاقته بإدمان المخدرات: دراسة ارتباطيه من وجهة نظر الخبراء، مجلة كلية التربية–جامعة المنصورة. ٢٠

(٢) الحمدان، سعد. (٢٠٢٢) التفكك الأسري وعلاقته بإدمان المخدرات: ، المرجع السابق. ٢٢

أسباب الجريمة. فالأفراد الذين يعانون من هذه الاضطرابات قد يظهرون سلوكيات غير قانونية ويكونون أكثر عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية.

تشمل اضطرابات السلوك العديد من الظواهر مثل اضطراب السلوك غير الاجتماعي، والعدوانية المتكررة، واضطراب فرط النشاط وفرط الحركة، والسلوك المعارض،. تعتبر هذه الاضطرابات مشاكل صحية نفسية تؤثر على القدرة على التفاعل الاجتماعي واتخاذ القرارات السليمة. كما أن الاضطرابات الشخصية تُعتبر مجموعة متنوعة من الحالات التي تؤثر على نمط تفكير وسلوك للفرد، وتشمل اضطرابات مثل اضطراب الشخصية الحدية، واضطراب الشخصية الانفصامية وكذلك النرجسية. ويمكن أن يكون لهذه الاضطرابات تأثير كبير على العلاقات الشخصية والاجتماعية للفرد وقدرته على التكيف مع المجتمع.

توجد عدة طرق تربط بين اضطرابات السلوك والشخصية والجريمة، فقد يعاني الأفراد المعرضين لمثل هذه الاضطرابات من صعوبات في التحكم في انفعالاتهم وتنظيم سلوكهم، وقد يظهرون سلوكيات عدوانية وعدم احترام لحقوق الآخرين، كا أنهم يمكن أن يكونوا عرضة للتورط في أنشطة غير قانونية مثل العنف، والسرقة، والاعتداء الجنسي.[1]

بعض الأبحاث أيضًا تشير إلى وجود علاقة بين بعض أنواع اضطرابات الشخصية والسلوك والاضطرابات النفسية الأخرى مثل اضطرابات استهلاك المخدرات والكحول والاكتئاب. فقد يلجأ الأفراد الذين يعانون من مثل هذه الاضطرابات إلى

---

(١) الشهري، عبد العزيز (٢٠١٠). تأثير اضطرابات السلوك والشخصية على سلوك الجريمة لدى الشباب: دراسة ميدانية في المجتمع العربي. مجلة العلوم الاجتماعية. ص ٢١

المواد المخدرة كسبيل للتخفيف من أعراضهم أو تهدئة انفعالاتهم، وهذا يزيد من احتمالية ارتكابهم لأعمال إجرامية تحت تأثير تلك المواد.[١]

من الضروري أن نفهم أن اضطرابات السلوك والشخصية ليست العامل الوحيد المسبب للجريمة. فهناك عوامل أخرى متعددة تساهم في زيادة معدلات الجريمة مثل الفقر والبطالة وعوامل البيئة والتربية. إلا أنه لا يمكن إنكار العلاقة بين اضطرابات السلوك والشخصية والجريمة. ومن أجل مواجهة هذه المشكلة والتعامل معها، ينبغي أن تكون هناك جهود متكاملة ومكثفة من قبل المجتمع أنظمته القضائية والصحية، وغيرها. كما يجب توفير الرعاية النفسية والعلاج اللازم للأفراد الذين يعانون من اضطرابات السلوك والشخصية، وتعزيز الوعي بأهمية الكشف المبكر والتدخل العلاجي. وأيضا توفير الدعم والتأهيل للأفراد بعد الإفراج من السجن لتعزيز إعادة دمجهم في المجتمع وتقليل احتمالية عودتهم إلى ارتكاب الجرائم.

٢- الغرائز

ترتبط الغرائز بالسلوك الإجرامي بشكل وثيق، حيث تؤثر بشكل كبير على الإنسان وتشكل الدوافع وراء سلوكه. ويمكن تصنيف مواقف الأفراد تجاه هذه الغرائز إلى حالتين رئيسيتين دون وجود حالة وسط بينهما:[٢]

---

(١) الحسن، محمد، (٢٠٠٩) اضطرابات السلوك وعلاقتها بالجريمة: تحليل نفسي للسلوكيات الجرمية في الشباب. مجلة العلوم النفسية. ص٣٠

(٢) السمالوطي، نبيل محمد توفيق (١٩٨٣) الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، الطبعة ١ ، دار الشروق ، جدة، ص١

١ – الحالة الأولى: يسيطر الشخص على غرائزه ويتحكم في توجيهها، حتى لو كان ذلك صعبًا بعض الشيء. وبالتالي، لا يقوم بتنفيذ سلوك يدفعه إليه إلا إذا كان متوافقًا مع القانون، وبذلك يتجنب الانجراف نحو هاوية الجريمة.

٢ – الحالة الثانية: يترك الشخص غرائزه تسيطر عليه، ويستجيب لنداءاتها الفطرية وينفذ السلوك الذي تدفعه إليه. وغالبًا ما يكون هذا السلوك غير جرمي في معظم الأحوال.

من خلال هذا السياق، يظهر بوضوح أن الغرائز تشكل أساس الشخصية الإنسانية وتؤدي إلى سلوك الفرد بغض النظر عن شكله. وبالتالي، أي اضطراب أو خلل في هذه الغرائز قد يؤدي إلى القيام بسلوك مشوه. تتنوع انحرافات الغرائز بعدة أشكال، منها زيادة قوتها عن المستوى الطبيعي أو ضعفها عن ذلك، أو انحرافها عن الاتجاه الطبيعي.[١]

من الملاحظ أن الغرائز النفسية نادرًا ما تكون مصدرًا للسلوك الجرمي بسبب طبيعتها الواعية، بل ترتفع فوق ذلك لتكون غالبًا مصدرًا لسلوك مفيد للمجتمع. ومن الجدير بالذكر أن الغرائز الحيوية هي التي ينحرف تأثيرها أحيانًا نحو السلوك الجرمي.

بالنسبة للجرائم المشتقة من انحراف الغرائز، يمكن أن يؤدي الاضطراب والتشوهات التي تصاحب بعض الغرائز إلى ارتكاب بعض الجرائم، مثل جرائم الاعتداء على العرض، والمال، وجرائم الاعتداء على الأشخاص أو التحريض عليها.

---

(١) محمد صبحي نجم (١٩٨٨) المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص ١٩.

حيث أنه غالبًا ما يؤدي انحراف غريزة الحب للذات والمحافظة على النوع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المال، وخاصة السرقة. فالغرائز الفرعية لغريزة حب الذات تشمل غريزة الطعام، ومن الطبيعي أن يدفع الأشخاص الذين يعانون من هذه الغريزة بقوتها إلى سرقة الطعام أو بعض المال لتلبية هذه الغريزة. وقد يكون ذلك واضحًا بشكل خاص لدى الأشخاص المدمنين على المخدرات، حيث يضطرون لسرقة المال لشراء المخدرات التي يحتاجونها.[١]

كما يمكن أن تنحرف هذه الغريزة عن المسار الطبيعي، فبدلاً من السعي للحصول على احتياجات أساسية تحقق لهم الصحة والبقاء، يسعون للحصول على أشياء غير ضرورية لتحقيق هذا الهدف، ويقومون في بعض الأحيان بارتكاب السرقات لتحقيق ذلك. وفي هذه الحالات، تقوم هذه السرقات من أشخاص يملكون قدرات مالية بطرق قانونية.

تعتبر جرائم الاعتداء على العرض من أمثلة الجرائم التي يرتكبها الأفراد الذين تكون لديهم غريزة حفظ النوع أو الغريزة الجنسية غير طبيعية في اتجاهها. فمثلاً، يميل بعض الأشخاص إلى الشهوة الجنسية تجاه أشخاص من نفس الجنس، ويعرف ذلك بالمثلية الجنسية، وقد يرتكبون أفعالًا مخلة بالحياء تستهدف أطفالًا من جنس آخر أو من جنسين مختلفين، أو يشبعون رغبتهم الجنسية من أقاربهم.[٢]

---

(١) فوزية عبد الستار (مرجع سابق)، ص.١٨٢

(٢) عدنان الدوري، و أحمد محمد أضبيعة (١٩٩٨)، أصول علم الإجرام العلاقة بين الجريمة والسلوك الإجرامي، ط١، دار العالمية، مصر، ص -١٩٤ ١٩٥.

في نطاق تحديد الصلة بين الشذوذ الغريزي والجريمة يجب ألا يتم تجاهل أن هذه الصلة ليست صلةً حتمية، بل هي ذات صلة احتمالية ويقتصر نطاقها على الحالات التي يكون فيها الاضطراب الغريزي أو الشذوذ هو الدافع لارتكاب الجريمة. ويمكن أن يحدث لدى شخص ما شذوذ غريزي دون أن يؤدي ذلك إلى ارتكاب أي جريمة، ويحدث ذلك عندما يكون الشخص قوي الإرادة وقادرًا على السيطرة على سلوكه دون أن يستجيب لنداء الغريزة المنحرفة. وبالمثل، قد يرتكب الشخص إحدى هذه الجرائم دون أن يكون لديه أي شذوذ في الغريزة الجنسية، مثل جرائم اغتصاب العرض بالقوة أو جرائم المثلية الجنسية التي ترتكب بدافع حب استطلاع لكوامن الغريزة حديثة العهد بالنضج وليست بدافع شذوذ يعتريها.[١]

ومن أهم الاضطرابات الغريزية المرتبطة بعلم الإجرام وقانون العقوبات هي تلك التي تتعلق بالغريزة الجنسية. إذ يؤدي انحراف هذه الغريزة إلى ارتكاب سلوكيات قابلة للمعاقبة في نصوص التجريم، ويمكن تفسير هذه التصرفات بحدوث اضطرابات جنسية. ومن أهم الاضطرابات الجنسية:[٢]

أ) اضطراب يؤثر على درجة وقوة الغريزة وأبرز مظاهره الهياج الجنسي.

ب) اضطراب يؤثر على صورة التصرف الغريزي.

أما صلة السيكوباتية بالإجرام المعتاد، فعادة ما يؤكد بعض العلماء على وجودها. حيث يقررون أن عددًا كبيرًا من المجرمين المعتادين هم أشخاص سيكوبات، وقد

---

(١) محمد شلال حبيب، (١٩٨٥م) أصول علم الإجرام المكتبة القانونية، الطبعة الثانية، بغداد، ص ٩٦.

(٢) الدوري عدنان، وأضبيعة أحمد (مرجع سابق)

يجد البعض علاقة بين الشخصية السيكوباتية الشيزوفرينية وبين جرائم القتل، أو بين الشخصية السيكوباتية البارانويا وبين جرائم التهديد. وقد زاد اهتمام المسؤولين بالجرائم الجنسية التي ترتكب بشكل اعتداءات فاضحة، لدرجة أن الولايات المتحدة الأمريكية أقرت بعض القوانين التي تعاقب على ما يدعوه بالسيكوبات الجنسية، وذلك في محاولة للحد من الجرائم الجنسية.[١]

٣ـ الثقافة والقيم

تؤثر الثقافة والقيم الاجتماعية على تكوين الأخلاق ومعدلات الجريمة في المجتمع. إذا كانت الثقافة تشجع على القيم الأخلاقية مثل الاحترام والعدالة والتعاون، فإنها تعزز الأخلاق وتقلل من حدوث الجريمة. وعلى العكس، إذا كانت الثقافة تشجع على العنف أو تبرر السلوك الجرمي، فإنها تزيد من انتشار الجريمة وتؤثر سلبًا على الأخلاق.[٢]

---

(١) إسحاق إبراهيم منصور (١٩٩١) ، موجز في علم الإجرام ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ص ٤٨

(٢) محمد شلال حبيب، ص .٩٦ (مرجع سابق)

المطلب الثالث: أنواع الجرائم وتطوراتها في المجتمع المعاصر.

تطورت أنواع الجرائم في المجتمع المعاصر بسبب التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية. وفيما يلي بعض الأنواع الشائعة للجرائم في المجتمع المعاصر:

أولا: الجرائم الإلكترونية

مع تطور التكنولوجيا وانتشار استخدام الإنترنت في حياتنا اليومية، ظهرت أنواع جديدة من الجرائم التي ترتكب من خلال الشبكة المعلوماتية باستخدام الوسائط الإلكترونية. وتشير الجرائم الإلكترونية إلى الأنشطة الإجرامية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل الحواسيب والهواتف الذكية والشبكات الإلكترونية تشكل تحديًا كبيرًا للمجتمع والسلطات القانونية، حيث تؤثر على الأفراد والشركات والحكومات على حد سواء.

تشمل الجرائم الإلكترونية عدة تصرفات إجرامية، وفيما يلي بعض الأمثلة الشائعة:

- يشمل الاحتيال الإلكتروني أنشطة مثل التلاعب بالبيانات المالية، والاحتيال المالي عبر الإنترنت، وسرقة معلومات الحسابات المصرفية والبطاقات الائتمانية.
- يشمل التسلل الإلكتروني اختراق أنظمة الحاسب الآلي والشبكات المعلوماتية للوصول إلى معلومات سرية أو سرقتها أو اتلافها. كما يشمل ذلك الهجمات السيبرانية الأمنية التي تستهدف الحكومات والشركات الخاصة على حدٍ سواء.
- يشمل الاعتداء الجنسي عبر الإنترنت استغلال القصر وتحريضهم للمشاركة في أنشطة جنسية عبر الإنترنت، وأيضاً نشر الصور غير المشروعة بما في ذلك المواد الإباحية.

- كما يستخدم الإنترنت أيضًا كوسيلة للتحريض والترويج لأنشطة إرهابية، حيث يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية لتجنيد الأفراد ونشر الأفكار المتطرفة.
- يتعرض الأفراد والشركات لانتهاكات الخصوصية عبر الشبكة المعلوماتية، مثل اختراق حسابات البريد الإلكتروني والتجسس على المراسلات الشخصية.[1]

ثانيا: جرائم العنف

تُعد جرائم العنف من أكثر أشكال الجريمة تأثيرًا على المجتمعات، حيث تنتهك حقوق الأفراد وتهدد السلامة والأمن العام. تشمل جرائم العنف أعمالًا تسبب إيذاءً جسديًا أو نفسيًا للأفراد، وتشكل تهديدًا للحياة والسلامة الشخصية. وتنتشر جرائم العنف في العديد من السياقات، بما في ذلك العنف الأسري، والعنف الجنسي، والعنف في الشوارع، والعنف السياسي، والعنف المتعلق بالعصابات، والإرهاب والعنف المجتمعي.

لفهم جرائم العنف بشكل أفضل، يجب النظر إلى أنواعها المختلفة:

- العنف الأسري: يشير إلى العنف الذي يحدث داخل الأسرة، بما في ذلك العنف بين الشركاء، والعنف ضد الأطفال، والعنف ضد المسنين. يمكن أن يكون العنف الأسري جسديًا أو نفسيًا أو جنسيًا.

---

(١) المنتصر، سمير علي. (٢٠١٤). جرائم الإنترنت: التشريع والعقوبات. بيروت: دار المعرفة.٢٥

- العنف الجنسي: يتضمن الاعتداء الجنسي والاغتصاب والتحرش الجنسي، سواء كانت هذه الأفعال تحدث داخل الأسرة أو في المجتمع.[١]
- العنف في الشوارع: يشير إلى الاعتداءات والتشاجر والضربات التي تحدث في الأماكن العامة مثل الشوارع والمدارس والمطاعم والملاهي الليلية.
- العنف السياسي: يتعلق بالاعتداءات التي ترتكبها الجماعات السياسية أو الأفراد لتحقيق أهداف سياسية معينة، وقد يشمل الهجمات الإرهابية والاعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة.[٢]
- العنف المتعلق بالعصابات: يشمل الاعتداءات والتشاجر التي تنشأ بين أعضاء العصابات المنظمة والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بالنشاط الإجرامي مثل تجارة المخدرات والسطو المسلح.
- الإرهاب: يتعلق بالاعتداءات التي تستهدف الجماعات الإرهابية المدنيين والهيئات الحكومية لتحقيق أهداف سياسية أو دينية.

ثالثا: الجرائم المالية

تعتبر الجرائم المالية من أكثر أشكال الجريمة انتشارًا في المجتمعات اليوم، حيث يتم ارتكاب هذه الجرائم بهدف الاستيلاء على مكاسب مالية غير مشروعة. وهذه الجرائم المالية تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية التي تؤثر سلباً على النظام المالي وتهدد استقرار الاقتصاد والثقة في النظام المالي. وتتضمن التلاعب في

---

(١) العجيلي، محمد سعيد. (٢٠١٩). جرائم العنف ضد المرأة: التشريع والحماية القانونية. بيروت: دار النهضة العربية. ٩٠

(٢) العمروسي، أحمد إبراهيم. (٢٠١٧). العنف في المجتمع: الأسباب والعوامل والحلول. القاهرة: مكتبة العبيكان. ١٦٢

السوق المالي والاحتيال وتزوير الوثائق وتبييض الأموال والرشوة والاختلاس، والعديد من الأنشطة الأخرى ذات الطابع المالي.

لفهم الجرائم المالية بشكل أفضل، يجب النظر إلى بعض أنواعها المختلفة:

- الاحتيال المالي: يشمل الأنشطة الغش والخداع التي تهدف إلى الحصول على أموال بطرق غير مشروعة، مثل الاحتيال الإلكتروني والتلاعب في العقود والتضليل المالي.
- تزوير الوثائق: يتضمن إنتاج واستخدام وثائق مزيفة أو تعديل الوثائق القانونية بغرض الاحتيال المالي، مثل تزوير الشيكات والفواتير والعقود.
- تبييض الأموال: يشير إلى "عملية تحويل أموال مكتسبة بطرق غير قانونية إلى أموال تبدو مشروعة"، بهدف تمويه مصدر الأموال وتجنب الكشف والمسائلة القانونية.
- الرشوة: تتعلق بتقديم أموال أو هدايا أو خدمات لشخص مسؤول بغرض الحصول على منافع غير مشروعة أو تسهيل إجراءات قانونية أو إدارية.[١]
- الاختلاس: يتضمن سرقة الأموال أو الممتلكات من منظمة أو شخص آخر بواسطة شخص يعمل لديهم، مثل سرقة أموال الشركة أو التلاعب في المحاسبة.[٢]

---

(١) الكردي، محمد عبد الله. (٢٠١٥). جرائم الاحتيال المالي في الأعمال التجارية: التشريع والتحقيق. الرياض: مكتبة العبيكان. ٧٢

(٢) الشبوط، محمد عبد الحميد. (٢٠١٩). جرائم الاختلاس المالي: التشريع والعقوبات. عمان: دار المسيرة. ٩٠

- التلاعب في الأسواق المالية: يشمل تصرفات غير مشروعة لتضليل المستثمرين والحصول على مكاسب غير قانونية في الأسواق المالية، مثل التلاعب في أسعار الأسهم والتداول غير القانوني.[١]

هناك ايضا انواع اخري من الجرائم مثل:[٢]

١- جرائم البيئة: وتتضمن جرائم تلويث البيئة، والصيد غير المشروع، وصيد الحيوانات المهددة بالانقراض.

٢- جرائم العصابات المنظمة: حيث تشمل الاتجار بالمخدرات، والابتزاز، والاتجار بالبشر، والسطو المسلح.

٣- جرائم العنف الشبابي: تشمل الاعتداءات والشغب والسرقة التي يرتكبها الشباب.

٤- جرائم الإرهاب: تشمل الهجمات الإرهابية، والتخريب، وتهديد أمن الدولة.

٥- جرائم الكراهية والتمييز: تشمل الجرائم التي تستهدف فئات معينة وتكون بناءً على العرق أو الدين أو الجنس وغيرها من الفروقات.

٦- جرائم القرصنة البحرية: تشمل الاعتداءات والسرقة التي تحدث في المياه البحرية.

---

(١) الكردي، محمد عبد الله. (٢٠١٥). جرائم الاحتيال المالي في الأعمال التجارية: (مرجع سابق) ٧٥

(٢) الخطيب، زكريا محمد. (٢٠١٧). أنواع الجرائم وأساليب التحقيق الجنائي. عمان: دار وائل للنشر. ٢٠

٧- جرائم العنف السياسي: وذلك لتحقيق أهداف سياسية، مثل الاغتيالات والتفجيرات والاحتجاجات العنيفة.

هذه مجرد بعض الأنواع الشائعة للجرائم في المجتمع المعاصر، وتظهر أن الجريمة تتطور بمرور الزمن وتغير الظروف الاجتماعية، ومن المهم أن يتم التصدي لهذه الجرائم من خلال تطوير القوانين وتعزيز الأمن والعدالة.

المطلب الرابع: آثار الجريمة على الضحايا والمجتمع.

آثار الجريمة على المجتمع:

تؤثر الجريمة علي الضحايا والمجتمع فتزيد الجريمة من الشعور بعدم الأمان في المجتمعات. يشعر الأفراد بالقلق والخوف من أن يكونوا ضحايا للجريمة، مما يؤثر على جودة حياتهم وتفاعلهم الاجتماعي. والجريمة قد تؤدي إلى تدهور الثقة بين أفراد المجتمع. عندما يشعر الناس بعدم الثقة في بعضهم البعض، قد يزداد الانقسام والتباعد الاجتماعي، مما يعوق التعاون والتنمية المشتركة. كذلك فإن الجريمة تسبب تكاليف اقتصادية على الدولة، بما في ذلك تكاليف النظام القضائي والرعاية الصحية والتعويضات للضحايا. كما تؤثر سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادي في المناطق التي تعاني من معدلات جريمة عالية.[1] ويمكن تقسيم التأثيرات التي تسببها الجريمة علي الضحايا والمجتمع كالآتي:

١- آثار نفسية على الضحايا:

- الصدمة النفسية والصدمة العاطفية، القلق والاكتئاب، الشعور بالخوف وعدم الأمان، اضطرابات النوم والأكل، وانعدام الثقة والشعور بالعجز.

٢- آثار جسدية على الضحايا:

- الإصابات الجسدية والجروح، الألم المزمن والإعاقة الدائمة، الإصابة بالأمراض والعدوى، والضرر الجسماني والعجز.

٣- آثار اجتماعية على الضحايا:

- فقدان الثقة في الآخرين والانعزال الاجتماعي، العزلة والتهميش، صعوبة على التكيف مع الحياة اليومية، التأثير على العلاقات العائلية والاجتماعية.

---

(١) العربي، نور. (٢٠١٧). تأثير الجريمة على المجتمع. مجلة القانون الجنائي، ٥(٢)، ٤٥-٥٦.

٤ـ آثار اقتصادية على الضحايا والمجتمع:

- التكاليف المالية للعلاج والعلاج النفسي تعتبر من أهم الآثار الاقتصادية على الضحايا والمجتمع، كذلك فقدان الدخل والفرص الوظيفية، والانخفاض في الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وأخيرا، تكاليف النظام القضائي والأمن العام.[١]

٥ـ آثار اجتماعية على المجتمع:

- انعدام الأمان والثقة في المجتمع، زيادة الجرائم والعنف في المجتمع، انعكاسات سلبية على القيم والأخلاق في المجتمع، تأثير سلبي على التعليم والتنمية الاجتماعية.[٢]

---

(١) الشمري، فاطمة. (٢٠١٨). تأثير الجريمة على التنمية الاقتصادية في المجتمعات العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية، ٩(٣)، ١١٢-١٢٥.

(٢) العربي، نور. (٢٠١٧). تأثير الجريمة على المجتمع. مجلة القانون الجنائي، ٥(٢)، ٤٥-٥٦.

المبحث الثاني: الأخلاق
المطلب الاول: تعريف الأخلاق

- **تعريف الأخلاق لغة:**

الخُلُق في لغة العرب: هو الطَّبْع والسجيَّة، وقيل: المروءة والدِّين، قال العلامة ابن فارس: "الخاء واللام والقاف أصلان: أحدهما تقدير الشيء، والآخر ملامسة الشيء[١].

"وقال الفيروز آبادي: "الخُلق: بالضمِّ، وبضمتين: السجية والطَّبع، والمروءة والدين""[٢].وقال ابن منظور: "الخُلُق: الخليقة؛ أعني: الطبيعة، وفي التنزيل: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، والجمع: أخلاق، لا يُكسَّر على غير ذلك .والخُلْق والخُلُق: السَّجيَّة. والخُلُق: بضم اللام وسكونها، وهو الدين والطبع والسجية، وحقيقته أنه لصورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصَّة بها، بمنزلة الخَلْق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولهما أوصاف حسنة وقبيحة، والثواب والعقاب يتعلَّقان بأوصاف الصورة الباطنة أكثرَ مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة؛ ولهذا تكرَّرت الأحاديث في مَدْح حُسْن الخُلُق في غير موضِعٍ".

"وفي التفريق بين الخَلْق (بفتح الخاء) والخُلق (بضمها)، قال العلامة الراغب الأصفهاني: "والخَلْق والخُلْق في الأصل واحد كالشَّرب والشُّرب، والصَّرم والصُّرم، لكن خُصَّ الخَلْق بالهيئات والأشكال والصور المُدرَكة بالبصر، وخُصَّ الخُلْق بالقوى والسجايا المُدرَكة بالبصيرة"[٣].

---

(١) ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، طبعة دار الفكر – بيروت. ص ٣٢٣

(٢) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر – بيروت. (ص: ٧٩٣)

(٣) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم – سوريا. ٦٧

- **الأخلاق في الاصطلاح:**

في الاصطلاح تُطلَق الأخلاق باعتبارين: أحدهما عام، والآخر أخص منه:

عرّف الغزالي الخلق بالمعنى العام على أنه: "عبارة عن هيئة في النفس راسخة، عنها تَصدُر الأفعال بسهولة ويُسرٍ من غير حاجة إلى فِكْر ورويَّة".

الأخلاق تمثل الخصائص الثابتة والجذرية في شخصية الإنسان، وتتجلى هذه الصفات عادةً في سلوكياته وتصرفاته بشكل دائم ومستمر. عندما يكون السلوك المتجسد لصاحبه عارضًا للظروف، فإنه لا يُعتبر جزءًا من الأخلاق. فمثلاً، إذا قام شخص بالتصرف بسخاء مرة أو مرتين فقط، لا يمكن اعتباره كشخص كريم أو سخي. العمل الذي ينطلق بصورة طبيعية وغير مُرَتَبَط بتفكير مُسَبَّق وتدبر، هو النوع الذي يتم اعتباره ضمن نطاق الأخلاق. فعندما يكون الفعل نابعًا من التلقائية ويتم بشكل طبيعي ودون تردد، فإن فرصة التفكير أو التدبر فيما يقوم به الشخص تكون ضئيلة. وهذا يعني أن الفعل يحدث بشكل سريع ومن دون الحاجة للتفكير العميق أو المراجعة المطولة. الهدف من هذا ليس أن يكون العمل غير إرادي، بل هو التأكيد على أن الفعل يأتي بشكل طبيعي وسريع نتيجة لتلقائية السلوك، مما يقلل من مساحة التفكير والتأمل فيما يجري ويُمكِّن الشخص من التصرف بسرعة وسلاسة.[1]

إلا أن بعض الصفات المستقرة في النفوس لا تعتبر من قبيل الأخلاق، فمثلاً: يكون منها غرائز وحوافز لا صِلَة لها بالخُلُق، ولكن الذي يُميِّز الخلق عن جنس هذه الصفات هو أن تأثيرها في السلوك قابل للمدح أو للذم، فيتميَّز الخُلُق بذلك عن الغريزة ذات المطالب المكافئة لحاجات الإنسان الفطرية، فالغريزة المعتدلة ذات آثار

(١) عبد الرحمن حبنكة الميداني، الأخلاق الإسلامية وأسسها؛ ، دار القلم – سوريا. ١٢٠

في السلوك، إلا أن هذه الآثار ليست مما يحُمَد الإنسان أو يُذَم عليه. وبهذا الإطلاق يشمل الخُلُق الحسن والقبيح، والمحمود والمذموم، وإن كان يَغلِب إذا أُطلِق إلى الخُلُق الحسن.

فخُلُق المرء مجموعة غرائز (أي: طبائع نفسية) مؤتلِفة من انطباع فِكْري إما جِبلي في أصل خِلْقته، وإما كَسْبي ناشئ عن تمَرُّن الفِكر عليه وتقلُّده إياه لاستحسانه إياه عن تجَرِبة نفْعه، أو عن تقليد ما يُشاهِده من بواعث محبة ما شاهد، وينبغي أن يُسمَّى اختيارًا من قول أو عمل لذاته، أو لكونه من سيرة مَن يحبه ويقتدي به، ويُسمَّى تقليدًا، ومحاولته تُسمَّى تخلُّقًا[١]

أما الإطلاق الأخص لكلمة الخُلُق في الاصطلاح، فيُطلَق على التمسُّك بأحكام الشرع وآدابه فعلاً وتركًا. ومن ذلك قول رسول الله عليه الصلاة والسلام: (البِرُّ حُسْن الخُلُق) وكذلك قول عائشة رضي الله عنها في تفسير قوله تعالى: (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)[٢]، "كان خُلُقه القرآن"

(١) التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس. ١٧٢

(٢) سورة القلم ٤

المطلب الثاني: أهمية الاخلاق في بناء المجتمع.

تلعب الأخلاق دورًا هامًا في بناء المجتمع لعدة أسباب:

أولا: تعتبر الأخلاق مرجعية للسلوك الصحيح والمقبول في المجتمع. فعندما يتصرف الأفراد بناءً على مبادئ أخلاقية مشتركة، يتم تعزيز الثقة بينهم ويتشكل بيئة تعاونية تسهم في تطوير المجتمع.

ثانياً: تحدد الأخلاق مفهوم العدالة وتوجه الأفراد نحو التعامل بشكل عادل مع الآخرين. وتساعد الأخلاق في مكافحة التمييز وتعزيز المساواة.

ثالثاً: عندما يتمتع المجتمع بقيم ومبادئ أخلاقية صحيحة، يكون ذلك سبباً في تحقيق الرفاهية الاجتماعية. حيث يعيش الأفراد في بيئة مستدامة ومستقرة ويكون هناك تفاعل إيجابي بين الأفراد ويتمتعون بجودة حياة أفضل.

رابعاً: تعتبر الأخلاق إطارًا لتنمية القدرات الشخصية والنمو. عندما يتبنى الأفراد قيمًا أخلاقية، يصبحون أكثر قدرة على التعلم والتطور وتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

خامساً: تسهم الأخلاق في بناء مجتمع يتمتع بالمثالية والتقدم. فعندما يلتزم الأفراد بالقيم الأخلاقية، يتم تشجيعهم على العمل من أجل الخير العام وتحقيق التغيير والتطور في المجتمع.[1]

---

(١) الحمداني، علي. (٢٠١٥). أهمية الأخلاق في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية. مجلة القيم الاجتماعية والإنسانية، ٧(١)، ٥٦-٦٧.

المطلب الثالث: التحديات الحديثة التي تواجه القيم الأخلاقية.

إن تقدم التكنولوجيا وتغير المجتمع نتيجة التقدم الحضاري والتكنولوجي تسبب في تحديات أخلاقية جديدة، فعلى سبيل المثال، التحولات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الاتصالات تثير تساؤلات حول الخصوصية، والأمن الرقمي، وتأثيرها على سوق العمل والتواصل الإنساني.

إن التحولات في التوجهات والقيم الثقافية قد تتحدى القيم الأخلاقية التقليدية. قد تكون هناك تناقضات بين القيم الثقافية المتعارف عليها وبين قيم أخرى تظهر مع تنوع المجتمعات والتغيرات الاجتماعية. قد يواجه الأفراد في بيئة العمل تحديات أخلاقية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والفساد، والتمييز، واحترام حقوق العاملين. إن تزايد التواصل والتفاعل العابر للحدود يخلق تحديات أخلاقية متعلقة بالتنوع الثقافي والاحترام المتبادل والتعايش بسلام. قد تنشأ صراعات وتوترات نتيجة لاختلاف القيم والمعتقدات بين ثقافات مختلفة. كذلك يمكن أن يتعرض الأفراد لضغوط مادية ومالية قوية في المجتمع الحديث، وهذا قد يؤثر على تصرفاتهم الأخلاقية. قد يتم تجاهل القيم الأخلاقية من أجل تحقيق مصالح مادية أو نجاح شخصي.[1]

---

(١) العميري، عبد الله. (٢٠١٥). أثر التحديات الحديثة في تشويه القيم الأخلاقية في المجتمعات العربية. مجلة الأخلاق والمجتمع، ٧(١)، ٥٦

المطلب الرابع: تطور الأخلاق عبر العصور والثقافات.

يمكننا تتبع تطور الأخلاق من خلال مراحل تاريخية رئيسية:

العصور القديمة: في هذه الفترة، ارتبطت الأخلاق بالديانة والقانون الإلهي. تم تعزيز القيم الأخلاقية من خلال المبادئ الدينية والتعاليم الأخلاقية للأديان المختلفة مثل الإلهية اليونانية والفلسفة الهندية والتوراة اليهودية والتعاليم المسيحية والإسلامية.

العصور الوسطى والفلسفة الكلاسيكية: في هذه الفترة، طوّر الفلاسفة الكلاسيكيون مفاهيم الأخلاق والفضيلة. تم استكشاف الأخلاق في أعمال أفلاطون وأرسطو وأفلاطون وكانت لهم تأثير كبير على الفكر الأخلاقي في تلك الفترة.

العصور الحديثة: ترتبط الفلسفة الحديثة بتطور الأخلاق من خلال أفكار الفلاسفة مثل إيمانويل كانط وجون ستيوارت ميل ونيتشه وغيرهم. حيث قدموا تفسيرات مختلفة للأخلاق وعرضوا تصوراتهم حول القيم والمبادئ الأخلاقية. وفي هذه الفترة، تم تطوير النظريات الأخلاقية المعاصرة التي تشمل الأخلاق الواجبية، والمناهج الأخلاقية النزعية، والأخلاق العقلانية وغيرها. على الرغم من تنوع الثقافات والعصور، فإن الأخلاق تظل تعكس القيم الأساسية للإنسانية، مثل العدل والشجاعة والصدق والرحمة والعطف.[1]

يمكن أن تختلف التفاصيل والتطبيقات العملية للأخلاق بين الثقافات والعصور، ولكن القيم الأساسية للأخلاق تبقى موجودة على نحو ثابت عبر التاريخ.

---

(١) العميري، سعيد. (٢٠١٦). تأثير تطور الأخلاق عبر العصور على القيم الثقافية في المجتمعات العربية. مجلة الثقافة والتراث، ٨(٢)، ٣٤-٤٨.

المبحث الثالث: الصلة بين الجريمة والأخلاق

المطلب الاول: الأخلاق كعامل مؤثر في السلوك الجرمي

إن الأخلاق تعزز القيم الإيجابية وتساهم في توجيه الشخص نحو السلوك الصحيح وبذا تمنع السلوك الجرمي. وتلعب الأخلاق دورًا مهمًا في بناء مجتمع آمن ومزدهر لذلك تعتبر الاخلاق عاملا مؤثرا في السلوك الاجرامي من حيث:

- تحدد الأخلاق المعايير الأخلاقية للسلوك الصحيح والغير مقبول في المجتمع، فعندما يتمتع الأفراد بقيم أخلاقية صحيحة، فإنهم يتجنبون ارتكاب الأعمال الجرمية والمخالفة للأخلاق.
- الأفراد الذين يتمتعون بقيم أخلاقية قوية وحساسية نحو الضمير، يمكن أن يشعروا بالذنب والعار إذا قاموا بأعمال جرمية، حيث أن هذه المشاعر السلبية قد تكون عاملًا رئيسيًا في منعهم من ارتكاب الجرائم.
- تساهم الأخلاق السليمة في بناء الثقة والاحترام بين الأفراد في المجتمع. فعندما يتمتع الأفراد بقيم أخلاقية موثوقة ومتقنة، فإنهم يكسبون ثقة الآخرين ويحظون بالاحترام، وبالتالي يمكن أن يتجنبوا السلوك الجرمي.
- الأخلاق تعمل على تعزيز الالتزام بالقوانين والتشريعات في المجتمع. فالأفراد الذين يحترمون الأخلاق يكونون أكثر احترامًا للقوانين والقواعد المجتمعية، وبالتالي يقل احتمال ارتكابهم للجرائم.

- الأخلاق تساهم في تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع مثل العدل والشفقة والتعاون. فالأفراد الذين لديهم قيم أخلاقية قوية يعملون على تحقيق الصالح العام وتعزيز السلام والتعاون، وبالتالي يقل احتمال ارتكابهم للجرائم.[١]

(١) العمرو، أمجد. (٢٠١٥). دور الأخلاق في الحد من الجريمة وبناء المجتمع السليم. مجلة الأخلاق والتطور الاجتماعي، ٥٠.

المطلب الثاني: الجريمة كتحدي للقيم الأخلاقية في المجتمع.

تعتبر الجريمة تحديا للقيم الاخلاقية، ولمواجهة هذا التحدي، يتطلب الأمر تعزيز الوعي الأخلاقي والتربية على القيم الأخلاقية في المجتمع. هناك بعض التحديات للقيم الاخلاقية التي قد يواجهها المجتمع في سبيل مكافحته للجريمة، وتتضمن الآتي:

- غالبًا ما تتضمن الجريمة انتهاكًا لحقوق الآخرين واستهانة بكرامتهم. فقد تنطوي الجرائم على أعمال عنف وسرقة واحتيال وغيرها من الأفعال التي تنتهك القيم الأخلاقية الأساسية مثل العدل والاحترام وحقوق الإنسان.
- الجريمة تسبب تهديدًا للسلام والأمان في المجتمع. فعندما يزداد انتشار الجرائم، يصبح الناس أقل أمانًا وقد يشعرون بالخوف والقلق حيث يعتبر الأمان والسلام أساسيين لبناء مجتمع مزدهر وتعاوني.
- تؤثر الجريمة على العلاقات الاجتماعية في المجتمع، ويمكن أن تسبب الجرائم العداء والاحتقان بين الأفراد وتؤدي إلى تفكك المجتمع وفقدان الثقة بين الأفراد.
- تنطوي الجريمة على انتهاك للمبادئ الأخلاقية مثل الصدق، والنزاهة، والعدل، والشجاعة. وتقوم الجرائم على سلوكيات غير أخلاقية تتنافى مع القيم الأخلاقية المجتمعية المشتركة.

- تؤثر الجريمة سلبًا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. فقد يتكبد المجتمع خسائر مادية جراء الجرائم وتتعطل التنمية الاقتصادية. كما أنها تؤثر على صورة المجتمع وقدرته على جذب الاستثمار وتوفير فرص العمل.[1]

ولمواجهة هذه التحديات يجب أن يتعاون الأفراد والمؤسسات معًا لتعزيز العدالة وتوفير فرص تعليمية واقتصادية للجميع وتعزيز ثقافة السلم والتعاون من خلال:

أولا: تعزيز التوعية وتثقيف المجتمع، حيث يتم توجيه الجهود نحو زيادة الوعي بأضرار الجريمة وأهمية الالتزام بالقيم الأخلاقية، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال البرامج التثقيفية في المدارس والجامعات والحملات الإعلامية لتعزيز الوعي بالقيم والأخلاقيات الإيجابية.

ثانيا: تعزيز الأمن العام والرقابة الأمنية من خلال تطبيق القوانين بصرامة، وتحسين أداء أجهزة الأمن والشرطة، وتعزيز الرقابة على المناطق السكنية والمجتمعات المعرضة للجريمة.

ثالثا: تعزيز التربية والتعليم، حيث تركز الجهود على تعزيز القيم الأخلاقية والتعاليم الأخلاقية في المناهج التعليمية. ويُمكن تضمين دروس حول الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية لتشجيع الطلاب على التفكير النقدي واتخاذ القرارات الصائبة.

رابعاً: تعزيز فرص العمل والتنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل ودعم النمو الاقتصادي حيث يمكن أن يقلل من الجريمة، وإذا كانت الفرص المتاحة للشباب محدودة، فقد يتجهون إلى الأنشطة الإجرامية.

---

(١) الدوسري، أحمد. (٢٠١٥). تأثير الجريمة كتحدي للقيم الأخلاقية في المجتمع العربي. مجلة الأخلاق والتطور الاجتماعي، ٦١.

خامساً: تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال تقديم الفرص المتساوية والعدالة الاجتماعية حيث أن ذلك يلعب دوراً كبيراً في تقليل مستويات الجريمة، إذ يشعر الأفراد بالانتماء والمساواة، وبالتالي يكونون أقل عرضة لارتكاب الجرائم.

سادساً: تشجيع المشاركة المجتمعية: تعزيز التواصل والتعاون بين الأفراد والجهات المعنية، وتشجيع المشاركة في البرامج والمبادرات المجتمعية التي تعزز الوعي وتحفز على العمل الإيجابي.[١]

هذه المواجهة الشاملة لتحديات الجريمة تتطلب تعاونًا متعدد الأطراف وجهوداً متكاملة من الحكومة والمجتمع والأفراد، بما في ذلك الاستثمار في التعليم والصحة والفرص الاقتصادية، وتعزيز الوعي بأهمية القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.

(١) العمرو، أمجد. (٢٠١٥). دور الأخلاق في الحد من الجريمة وبناء المجتمع، مرجع سابق ٦٣.

المطلب الثالث:
أخلاقيات العدالة الجنائية والمعايير الأخلاقية في التعامل مع المجرمين.

يعتبر تحقيق التوازن بين محاسبة المجرم وحماية حقوقه تحدياً مهماً في نظم العدالة الجنائية، حيث إنَّ حماية حقوق المتهمين تمثل جزءًا أساسياً من العدالة الجنائية النزيهة والمتوازنة في وتعزيز الإصلاح والعدالة الاجتماعية. هذا التوازن يهدف إلى خلق مجتمع عادل وآمن، وتقليل حدوث الجريمة وإعادة تأهيل المجرمين لتحقيق التنمية والتعايش السلمي، ولقد وضحت مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعض المبادئ التي يمكن اتخاذها كخطوات لتحقيق هذا التوازن:

- ضمان حقوق المتهمين: توفير الدفاع القانوني المناسب والمحامين المدربين بشكل جيد للمتهمين وتأمين حقوقهم في الدفاع أمام المحكمة. وكذلك ضمان مساواتهم أمام القانون والعدالة، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، وأن يكون التعامل معهم وفقًا لنفس المعايير والإجراءات القانونية، حيث لا يكون هناك تمييز أو تحيز.
- المحاكمات العادلة: تأمين إجراءات قانونية عادلة وشفافة وسريعة، وضمان حق المتهم في إثبات براءته واحترام خصوصيته وكرامته. كما يجب أن يتمتع نظام العدالة الجنائية بالنزاهة والشفافية، وأن تكون الإجراءات والقرارات قائمة على معايير أخلاقية. فينبغي أن يتم معاملة المجرمين بنزاهة وعدالة، وأن يتمكنوا من الوصول إلى العدالة والدفاع عن حقوقهم بكل سهولة ودون أي معوقات.
- العقوبات الإنسانية والمتوازنة: توفير عقوبات تتناسب مع الجريمة وتحافظ على الكرامة الإنسانية للمتهمين والمدانين. فرغم ارتكابهم للجرائم، يجب أن يحترم

المجتمع كرامة المجرمين وحقوقهم الأساسية، وأن يتعامل معهم بطريقة تحافظ على كرامتهم وتضمن معاملة إنسانية لا يتعرضون فيها للتعذيب أو المعاملة القاسية.

- توفير الدعم والإصلاح: ينبغي توفير برامج الإصلاح والتأهيل في النظام العدلي لمساعدة المدانين على إعادة دمجهم في المجتمع بشكل إيجابي بعد انتهاء عقوباتهم، قد تتضمن هذه البرامج توفير فرص التعليم والتدريب والمشورة النفسية للمجرمين لمساعدتهم في تغيير سلوكهم والتخلص من أنماط الجريمة.[١]
- تشجع العدالة الجنائية الإصلاحية على إيجاد حلول بديلة للعقوبة التقليدية مثل السجن، حيث تشمل هذه الحلول برامج الإصلاح المجتمعي والمشاركة الاجتماعية والإرشاد والمراقبة، بهدف تحقيق إعادة تأهيل المجرمين وتقليل العودة إلى الجريمة.[٢]

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (١٩٤٨)، الأمم المتحدة. المادة ١٠ و١١.

(٢) العبدالكريم، عبدالله (٢٠١٥). المعايير الأخلاقية في التعامل مع المجرمين وتأثير الجريمة على العدالة الجنائية. مجلة العلوم الاجتماعية.٧٨

المبحث الرابع: تعزيز الأخلاق للحد من الجريمة

تعزيز الأخلاق للحد من الجريمة هو مفهوم يرتكز على إيجاد آليات وإجراءات تهدف إلى تعزيز القيم والأخلاق في المجتمع، وذلك بهدف الحد من حدوث الجرائم وتقليل معدلات العنف والمخالفات. يعتبر تعزيز الأخلاق والقيم الإيجابية في المجتمع احدى الطرق الفعالة لمكافحة الجريمة والمساهمة في بناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا. وتتطلب عملية تعزيز الأخلاق للحد من الجريمة توجيه الجهود لتنمية القيم الأخلاقية والمبادئ لدى الأفراد في المجتمع. يشمل ذلك توعية الأفراد بأهمية الأخلاق والقيم الإيجابية وتأثيرها الإيجابي على حياتهم الشخصية والمجتمعية. كما يتضمن توفير الدعم والتشجيع للأفراد للالتزام بالسلوك الأخلاقي وتطبيق القيم الأخلاقية في تفاعلاتهم اليومية.

تعزيز الأخلاق للحد من الجريمة يشمل أيضًا توفير الفرص والبيئات التي تعزز السلوك الأخلاقي، ويتضمن ذلك أيضاً تعزيز التربية الأخلاقية في المؤسسات التعليمية وفي وسائل الإعلام والتكنولوجيا والمجتمع بشكل عام. وتعزيز الأخلاق للحد من الجريمة يمكن أن يسهم في بناء مجتمع يتسم بالعدل والنزاهة والتعاطف والاحترام المتبادل. يساعد ذلك في تحقيق السلام الاجتماعي وتقليل التوترات والصراعات المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الأخلاق يؤدي إلى تعزيز الثقة والتعاون بين الأفراد وتعزيز الروابط الاجتماعية القوية. يمكن ان يكون هذا المبحث بمثابة توصيات للبحث ويقسم كالاتي:

المطلب الأول: التوعية

- تلعب القيم الأخلاقية دورًا في بناء الوعي والتربية المجتمعية. عندما يتم تعزيز القيم الأخلاقية في التعليم والأسرة والمجتمع، يتم توفير أساس قوي للتفكير الأخلاقي واتخاذ القرارات الصحيحة. هذا يساهم في تشكيل نمط سلوك صحيح ومسؤول لدى الأفراد.

- القيم الأخلاقية تعزز الشعور بالمسؤولية الفردية والاجتماعية. عندما يتمتع الأفراد بقيم أخلاقية مثل النزاهة والعدل والاحترام، فإنهم يشعرون بالمسؤولية تجاه أفراد المجتمع وتأثير أفعالهم على الآخرين. يساهم هذا الشعور بالمسؤولية في تجنب ارتكاب الجرائم والسلوكيات الغير أخلاقية.[١]

- القيم الأخلاقية تعزز العدالة والمساواة في المجتمع. عندما يعتبر الأفراد العدل والمساواة أساسًا للعلاقات والتفاعلات، يتم تقليل الظلم والتمييز والاستغلال، وبالتالي يقل احتمال حدوث الجريمة.

- القيم الأخلاقية تعزز الاحترام المتبادل والتسامح بين أفراد المجتمع. عندما يتمتع الأفراد بالقيم الأخلاقية مثل الاحترام لحقوق الآخرين والتسامح تجاه التنوع والاختلاف، ينشأ بيئة تعاونية ومتعاطفة. هذا يقلل من الصراعات والتوترات التي قد تؤدي إلى الجريمة.

---

(١) السعدي، سامي. (٢٠٠٣). تأثير الجريمة في المجتمع. القاهرة: دار الشروق. ٩٥

- ينبغي تعزيز التواصل والتعاون في المجتمع. عندما يكون هناك تفاعل إيجابي وتعاون بين أفراد المجتمع، يتم تعزيز الثقة والتفاهم والتسامح، وبالتالي ينخفض مستوى الجريمة.[١]

- يساهم التركيز على التربية الأخلاقية في تعزيز الوعي الأخلاقي لدى الأفراد. يصبح الأفراد أكثر قدرة على التمييز بين الصواب والخطأ واتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة في مختلف المواقف. يتعلمون أيضًا تقدير القيم الأخلاقية وتطبيقها في حياتهم اليومية.

- يعزز التركيز على التربية الأخلاقية القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة والمسؤولة. يتعلم الأفراد كيفية تقييم المواقف والخيارات من منظور أخلاقي وتأثيرها على النفس والآخرين. تنمية هذه القدرة تساهم في تجنب ارتكاب الجرائم والتصرف بشكل مسؤول.

- عندما يتعزز التركيز على القيم والأخلاق في المجتمع، يتم تعزيز الوعي بالعواقب المحتملة للجريمة. يتم توعية الأفراد بأن الجريمة ليست مجرد انتهاك للقوانين ولكنها تؤثر أيضًا سلبًا على الفرد والمجتمع بأكمله. هذا يعمل على تشجيع الأفراد على اتخاذ القرارات الأخلاقية وتجنب السلوك الجرمي.[٢]

---

(١) العجيلي، عبد الله. (٢٠١٨). تحديات الجريمة وتأثيرها على القيم الأخلاقية في المجتمع. مجلة القيم والأخلاق، ٦(٢)، ٧٨-٩١.

(٢) القاضي، خليل حسين. (٢٠١٢). تعزيز الأخلاق وتأثيره على الجريمة في المجتمع الفلسطيني. رام الله: دار الرسالة للنشر والتوزيع. ٣٠

المطلب الثاني: تعزيز الجانب الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي

- القيم الأخلاقية تعزز الإصلاح الاجتماعي وتوفر فرص إيجابية للأفراد، يؤكد هذا الأمر أنه عندما يشعر الأفراد بالانتماء للمجتمع ويتمتعون بفرص التعليم والتنمية الشخصية والعمل، يكون لديهم دوافع أقوى للمساهمة الإيجابية وتجنب السلوك الجرمي.

- يجب أن تكون التربية والتعليم قائمة على قيم أخلاقية قوية كتعزيز القيم الأخلاقية المثلية مثل الصدق والنزاهة والاحترام والعدالة منذ الصغر. كما يجب تعليم الأطفال والشباب عن أهمية المبادئ الأخلاقية والتدريب على اتخاذ القرارات الصحيحة والمسؤولة.

- يجب تعزيز الثقافة الأخلاقية في المجتمع عن طريق المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية. حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز النقاش والوعي بالموضوعات الأخلاقية المهمة وتعزيز قيم التسامح والاحترام والمساواة.[1]

- يجب العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، كما ينبغي أن تكون هناك فرص متساوية للجميع عن طريق تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. فتحقيق العدالة الاجتماعية يقلل من الاستياء والانعدام ويقلل بشكل عام من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم.

- يجب تعزيز برامج إعادة التأهيل للمجرمين عن طريق توفير الفرص والموارد لمساعدة المجرمين في تغيير سلوكهم والاندماج في المجتمع بشكل إيجابي. ويمكن أن تشمل هذه البرامج التعليم والتدريب والدعم النفسي والفرص الوظيفية.

---

(١) محمد، ع. (٢٠١٥). الجريمة والأخلاق: دراسة تحليلية في السياق العربي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- يتعلم الأفراد من خلال التربية الأخلاقية قيمًا أساسية مثل الصدق والنزاهة والاحترام والعدالة والتسامح والمسؤولية حيث أن تنمية هذه القيم تعزز التفكير الأخلاقي ويتحول إلى تصرفات إيجابية ومسؤولة.[١]

- يمكن أن تساهم التربية الأخلاقية في تنمية المهارات الاجتماعية لدى الأفراد، مثل التواصل الفعال وحل المشكلات والتعاون والتفاعل الإيجابي مع الآخرين. هذه المهارات تساعد الأفراد على التعامل بشكل بناء وسلمي مع الآخرين وتقليل حدوث النزاعات والجريمة.

- يؤدي ترسيخ القيم والأخلاق إلى تحسين النظام الاجتماعي والقانوني في المجتمع، حيث تتشكل مؤسسات قوية وموثوقة تعمل على تطبيق العدالة وتعزيز القيم الأخلاقية. هذا الأمر يساهم في ردع الجرائم وتنظيم المجتمع وخلق بيئة آمنة ومستدامة.

- يساهم التعليم الأخلاقي في بناء ثقافة السلام والأمن في المجتمع، حيث يتم تعزيز القيم الأخلاقية المرتبطة بالسلام وحل النزاعات بطرق سلمية والتعايش المشترك، ويتم تنمية التسامح والتعاطف والتصالح، مما يؤدي إلى تقليل حدوث الجريمة وتعزيز الأمن والاستقرار.[٢]

---

(١) الجندي، محمد ناصر. (٢٠١١). تأثير الجريمة على المجتمع العربي. بيروت: دار الشروق.

(٢) السلامي، نجوى حسن. (٢٠٠٥). تعزيز الأخلاق ودوره في الحد من الجريمة. عمان: دار الثقافة الجديدة.

الخاتمة

إن فهم العلاقة بين الأخلاق والجريمة يساهم في تحسين المجتمع وتطوير استراتيجيات أفضل لمنع الجريمة والحد منها. فيما يلي خاتمة مقترحة لهذا الموضوع:

في ختام هذا النقاش حول موضوع الأخلاق والجريمة، نتوصل إلى استنتاجات هامة. إن الأخلاق والجريمة هما جوانب من جوانب السلوك البشري التي تتأثر ببعضها البعض بشكل وثيق. فعندما تنحرف الأخلاق وتتلاشى القيم الأخلاقية في مجتمع ما، يصبح الطريق مفتوحاً أمام الجريمة للانتشار والتزايد.

توضح الأبحاث والدراسات أن هناك عدة عوامل تؤثر في ارتفاع معدلات الجريمة، ومن بين هذه العوامل الاقتصادية الضعيفة، والفقر، والبطالة، وضعف التعليم، وتفكك الأسرة. إلا أن الأخلاق والقيم الأخلاقية الصلبة يمكن أن تكون عاملًا أساسيًا في مواجهة هذه العوامل السلبية. لذلك، يجب على المجتمعات والحكومات أن تعمل بنشاط على تعزيز الأخلاق والقيم الإيجابية في الناس، وذلك من خلال التربية والتعليم وتوفير فرص العمل الكافية والمناسبة. يمكن للتربية على القيم الأخلاقية أن تشكل درعًا قويًا ضد الجريمة، حيث تؤثر في بناء شخصيات قوية ومستقرة، قادرة على القيام بالأفعال الصحيحة والتصرف بشكل إيجابي في المجتمع. علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية للجميع. فعندما يشعر الأفراد بالظلم والتهميش، فإنهم قد يلجؤون إلى الجريمة كوسيلة للتعبير عن غضبهم وعدم الرضا.

في النهاية، يجب أن نتذكر أن الأخلاق هي أساس المجتمعات المزدهرة والآمنة. إنها القوة الدافعة وراء بناء علاقات ثقة وتعاون قوي بين أفراد المجتمع. إذا تعاونت

المجتمعات لتعزيز القيم الأخلاقية وتوفير فرص النمو والتطور للجميع، فإننا نتوقع أن نرى تراجعًا ملحوظًا في معدلات الجريمة وازدهارًا للمجتمع بأكمله.

التوصيات:

- يجب أن تكون التربية الأخلاقية جزءًا أساسيًا من المناهج التعليمية في المدارس، حيث يمكن تنمية الوعي الأخلاقي لدى الأطفال والشباب من خلال تدريس القيم والأخلاق وتعزيز الحوار حولها.
- يجب تعزيز ثقافة الاحترام والتسامح بين الأفراد في المجتمع، ويمكن ذلك من خلال الحوار والتوعية بأهمية احترام التنوع والاختلافات بين الناس وتقبلها.
- يجب أن تعمل الحكومات والمؤسسات على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأكثر تأثراً بالجريمة، ومن خلال توفير فرص العمل وتحسين الخدمات الاجتماعية، يمكن تقليل الإغراءات التي تدفع الناس إلى ارتكاب الجرائم.
- يجب أن يكون هناك نظام قضائي عادل وشفاف يعامل جميع أفراد المجتمع بالمساواة، حيث ينبغي معالجة أسباب الظلم والتمييز الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن أن تؤدي تلك الأمور إلى زيادة معدلات الجريمة.
- ينبغي تقديم الدعم للبرامج التي تهدف إلى تحسين ظروف الأفراد المعرضين لخطر الانحراف والجريمة. وتشمل هذه البرامج الإعانات الاجتماعية، وبرامج التأهيل للمدمنين، والتدخل المبكر للأفراد المعرضين للعنف أو الاستغلال.
- يمكن تعزيز الشعور بالانتماء والمشاركة المجتمعية من خلال دعم المبادرات المجتمعية والنشاطات الاجتماعية. فعندما يشعر الأفراد بأنهم جزء من مجتمع قوي ومترابط، فإنهم يكونون أقل عرضة للانحراف والجريمة.

- يجب أن تعزز الأسر التواصل الصحي والإيجابي بين أفرادها. حيث يمكن للدعم الأسري والتوجيه الإيجابي أن يساهم في تقوية الشخصيات وتوجيه السلوك نحو الأخلاق الإيجابية.

قائمة المراجع:

١ – الأخلاق الإسلامية وأسسها؛ عبد الرحمن حبنكة الميداني (١: ١٠، ١١)، دار القلم – سوريا.

٢ – إسحاق إبراهيم منصور (١٩٩١)، موجز في علم الإجرام، ط ،٢ ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

٣– الأعسم، عبد العزيز (٢٠٠٠). تفكك الأسرة وتأثيره على الجريمة. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية. العدد ٣.

٤ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (١٩٤٨)، الأمم المتحدة

٥ – الجندي، محمد ناصر. (٢٠١١). تأثير الجريمة على المجتمع العربي. بيروت: دار الشروق.

٦ – الحسن، محمد، (٢٠٠٩) اضطرابات السلوك وعلاقتها بالجريمة: تحليل نفسي للسلوكيات الجرمية في الشباب. مجلة العلوم النفسية.

٧– الحمدان، سعد. (٢٠٢٢) التفكك الأسري وعلاقته بإدمان المخدرات: دراسة ارتباطيه من وجهة نظر الخبراء، مجلة كلية التربية–جامعة المنصورة.

٨– الحمداني، علي. (٢٠١٥). أهمية الأخلاق في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية. مجلة القيم الاجتماعية والإنسانية.

٩ – الخطيب، زكريا محمد. (٢٠١٧). أنواع الجرائم وأساليب التحقيق الجنائي. عمان: دار وائل للنشر.

١٠ – الدوسري، أحمد. (٢٠١٥). تأثير الجريمة كتحدي للقيم الأخلاقية في المجتمع العربي. مجلة الأخلاق والتطور الاجتماعي.

١١- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، (٢٠١٠) الجريمة وعلم الاجتماع الجنائي، دار المؤلف.

١٢- الزهراني، ياسر. (٢٠١٩). عوامل الجريمة وتأثيرها على المجتمع: دراسة مقارنة بين الدول العربية. مجلة الدراسات الاجتماعية والجغرافية.

١٣- السبيعي، نورة. (٢٠١٦). الجريمة وتأثيراتها على المجتمع: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات السلوك.

١٤- السعدي، سامي. (٢٠٠٣). تأثير الجريمة في المجتمع. القاهرة: دار الشروق.

١٥- السلامي، نجوى حسن. (٢٠٠٥). تعزيز الأخلاق ودوره في الحد من الجريمة. عمان: دار الثقافة الجديدة.

١٦- السلطان، ناصر (٢٠٢٢). تفكك الأسرة وتربية الأطفال ودورهما في زيادة حالات الجريمة. المجلة العربية لعلوم الاجتماع. العدد ٣٠.

١٧- السمالوطي، نبيل محمد توفيق (١٩٨٣) الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، ط ١ ، دار الشروق ، جدة.

١٨- الشبوط، محمد عبد الحميد. (٢٠١٩). جرائم الاختلاس المالي: التشريع والعقوبات. عمان: دار المسيرة.

١٩- الشمري، فاطمة. (٢٠١٨). تأثير الجريمة على التنمية الاقتصادية في المجتمعات العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية، ٩(٣).

٢٠- الشهري، عبد العزيز (٢٠١٠). تأثير اضطرابات السلوك والشخصية على سلوك الجريمة لدى الشباب: دراسة ميدانية في المجتمع العربي. مجلة العلوم الاجتماعية.

٢١- الشيخ، أسامة. (٢٠٢٢) علم الجريمة وأساليب التحقيق الجنائي. دار النهضة العربية.

٢٢- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (٩: ١٧١، ١٧٢)، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس.

٢٣- العبد العزيز، نورة. (٢٠١٣) تفكك الأسرة وتأثيره على تكوين الشخصية وزيادة الجريمة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز.

٢٤- العبد الكريم، عبدالله (٢٠١٥). المعايير الأخلاقية في التعامل مع المجرمين وتأثير الجريمة على العدالة الجنائية. مجلة العلوم الاجتماعية.

٢٥- العجمي، ناصر. (٢٠١٨). عوامل الجريمة وتأثيراتها على المجتمع: دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٥(٣).

٢٦- العجيلي، عبد الله. (٢٠١٨). تحديات الجريمة وتأثيرها على القيم الأخلاقية في المجتمع. مجلة القيم والأخلاق، ٦(٢)

٢٧- العجيلي، محمد سعيد. (٢٠١٩). جرائم العنف ضد المرأة: التشريع والحماية القانونية. بيروت: دار النهضة العربية.

٢٨- عدنان الدوري، و أحمد محمد أضبيعة (١٩٩٨)، أصول علم الإجرام العلاقة بين الجريمة والسلوك الإجرامي، ط٢، الثانية، دار العالمية، مصر.

٢٩- العربي، نور. (٢٠١٧). تأثير الجريمة على المجتمع. مجلة القانون الجنائي، ٥(٢).

٣٠- العمرو، أمجد. (٢٠١٥). دور الأخلاق في الحد من الجريمة وبناء المجتمع السليم. مجلة الأخلاق والتطور الاجتماعي.

٣١- العمروسي، أحمد إبراهيم. (٢٠١٧). العنف في المجتمع: الأسباب والعوامل والحلول. القاهرة: مكتبة العبيكان.

٣٢- العميري، سعيد. (٢٠١٦). تأثير تطور الأخلاق عبر العصور على القيم الثقافية في المجتمعات العربية. مجلة الثقافة والتراث.

٣٣- الغامدي، فاطمة، (٢٠٢٢) تفكك الأسرة والتربية السلبية: تحليل للأسباب والتأثيرات على الجريمة. مجلة الأسرة العربية.

٣٤- غراب، أحمد جودة.، حمدي السعيد عبد الله، (٢٠١٧) القوانين الجنائية المفاهيم والتطبيقات. دار النهضة العربية.

٣٥- فوزية عبد الستار (١٩٨٥) ، مبادئ علم الإجرام والعقاب ، ط ،٥ دار النهضة العربية ، بيروت.

٣٦- القاضي، خليل حسين. (٢٠١٢). تعزيز الأخلاق وتأثيره على الجريمة في المجتمع الفلسطيني. رام الله: دار الرسالة للنشر والتوزيع.

٣٧- القاموس المحيط؛ الفيروز آبادي، دار الفكر - بيروت.

٣٨- الكردي، محمد عبد الله. (٢٠١٥). جرائم الاحتيال المالي في الأعمال التجارية: التشريع والتحقيق. الرياض: مكتبة العبيكان.

٣٩- محمد شلال حبيب، (١٩٨٥م) أصول علم الإجرام المكتبة القانونية، بغداد، ص .٩٦

٤٠- محمد صبحي نجم (١٩٨٨) المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب، ط ،٢ ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

٤١- محمد، ع. (٢٠١٥). الجريمة والأخلاق: دراسة تحليلية في السياق العربي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية

٤٢- معجم المقاييس في اللغة؛ لابن فارس، (ص: ٣٢٩)، طبعة دار الفكر - بيروت.

٤٣- المنتصر، سمير علي. (٢٠١٤). جرائم الإنترنت: التشريع والعقوبات. بيروت: دار المعرفة.

٤٤- الهندي، علي. (٢٠١٢). عوامل الجريمة وتأثيراتها على المجتمع: دراسة استكشافية في المجتمع السعودي. مجلة علوم الاجتماع والإنسان.

References:

• al'akhlaq al'iislamiat wa'ususiha; eabd alrahman habkat almustashfaa (1: 10, 11), dar alqalam - surya.
• 'iishaq 'iibrahim mansur (1991) , mujaz fi eilm al'iijram , t ,2 diwan almatbueat aljamie al'iiraniat ,aljazayir.
• al'aema, eabd aleaziz (2000). taqalus hajm aljarimati. almajalat alearabiat lileulum aliajtimaeiati. aleadad 3.
• al'iielan alealamiu lihuquq al'iinsani, (1948), al'umam almutahida
• alrajulu, muhamad nasir. (2011). tathir aljarimat ealaa almujtamae alearabii. bayrut: dar alshuruq.
• alhasani, muhamadu, (2009) altasaruf waealaqatuha bialjarimati: tahlil nafsiun lilsulukiaat aljurmiat fi alshababi. majalat aleulum alnafsiati.
• alhamdan, saedu. (2022) albina' al'usariu waealaqatuh bial'iidman ealaa almukhadirati: damjuh min wijhat nazar alkhubara'i, majalat kuliyat altarbiati-aljamieat alsuwrati.
• alhamdani, eali. (2015). 'ahamiyat al'akhlaq fi tahqiq altanmiat watamkinat alearabiati. majalat alqiam alaijtimaeiat wal'iinsaniati.
• alkhatib, zakariaa muhamadu. (2017). 'anwae al'asalib almustakhdamat fi altahqiqi. eaman: dar wayil lilnashri.
• alduwsari, 'ahmadu. (2015). tathir aljarimat kajarimat lilqiam alhayawaniat fi almujtamae alearabii. majalat al'akhlaq waltatawur aliajtimaeii.
• rshwan, husayn eabd alhamid 'ahmadu, (2010) aljarimat alqatilatu, dar almualafi.
• alzahrani, yasir. (2019). tuathir aljarimat ealayha ealaa: muqaranat almuqaranat bayn alduwal alearabiati. majalat aldirasat alaijtimaeiat walghirafiati.
• alsubayeiu, nurata. (2016). liltaeamul mae aljarayim almujtamaeiati: dirasat halat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati. majalat dirasat alsuluki.
• alsaedi, sami. (2003). tathir aljarimat ealaa almujtamaei. alqahirat : dar alshuruq.
• alsalami, najwaa hasan. (2005). ziadat al'akhlaq lidawrih fi alhadi min aljarimati. eaman: dar althaqafat aljadidati.

• alsultan, nasir (2022). 'iieaqat al'usrat watarbiat al'atfal huma fi ziadat halat aljarimati. almajalat alearabiat lieulum alaijtimaei. aleadad 30.
• alsamaluti, nabil muhamad tawfiq (1983) aldirasat aleilmiat lilsuluk al'iijrami, ta1, dar alshuruq, jida.
• alshabuta, muhamad eabd alhamidi. (2019). jarayim aliakhtilas almaliu: almunazam waleuqubatu. eamaan : dar altuwl.
• alshamri, fatima. (2018). tathir aljarimat ealaa altanmiat alaiqtisadiat fi almujtamaeat alearabiati. majalat aldirasat alaiqtisadiati, 9(3).
• alshahri, eabd aleaziz (2010). altaathir ealaa alsuluk walsuluk alshakhsii fi mukafahat aljarimat ladaa alshababi: dirasat maydaniatan fi almujtamae alearabii. majalat aleulum alaijtimaeiati.
• alshaykhu, 'usamata. (2022) ealm aljarimat wa'asalib altahqiqi. dar alnahdat alearabiati.
• altaahir bin eashur, altahrir waltanwir (9: 171, 172), dar sahnun lilnashr waltawzie - tunus.
• eabd aleazayza, nurata. (2013) khalal al'usrat alkabirat ealaa alshakhsiat alsulbat waziadat aljarimati. majalat jamieat almalik eabd aleaziza.
• aleabd alkarim, eabdallah (2015). li'anahum yataeamalun mae aljarayim alkabirat alnaajimat ean aljarayimi. majalat aleulum alaijtimaeiati.
• aleajami, nasir. (2018). altaeamul mae aljarayim alkhasat biha ealaa: dirasat tahliliat fi almamlakat alearabiat alsaeudiat almujtamaei. majalat aleulum alaijtimaeiati, 45(3).
• aleajili, eabd allah. (2018). tasabib jarayimuha ealaa alqiam alhayawaniat fi almujtamaei. majalat alqiam wal'akhlaqi, 6(2)
• aleajili, muhamad saeid. (2019). jarayim aleunf dida almar'ati: altashrie walhimayat alqanuniatu. bayrut: dar alnahdat alearabiati.
• eadnan alduwri, w 'ahmad muhamad 'adbyea (1998), 'usul eilm al'iijram alealaqat biyn aljarymat walsuluk al'iijrami, ta,2 althaaniyta, dar alealamiyti, masr.
• alearabi, nur. (2017). tathir aljarimat ealaa almujtamaei. majalat alqanun aljinayiy, 5(2).

• aleamru, 'amjid. (2015). dawr al'akhlaq fi alhadi min aljarimat wabina' almujtamae alsalim. majalat al'akhlaq waltatawur aliajtimaeii.
• aleamrusi, 'ahmad 'iibrahim. (2017). aleunf fi almujtamaei: al'asbab waleawamil walhululi. alqahirata: maktabat aleabikan.
• aleamiri, saeid. (2016). tathir tatawur al'akhlaq eabr aleusur ealaa alqiam althaqafiat fi almujtamaeat alearabiati. majalat althaqafat waltarathi.
• alghamdi, fatimata, (2022) tafakuk al'usrat waltarbiat alsalbiati: tahlil lil'asbab waltaathirat ealaa aljarimati. majalat al'usrat alearabiati.
• ghrab, 'ahmad juda., hamdi alsaeid eabd allah, (2017) alqawanin aljinayiyat almafahim waltatbiqatu. dar alnahdat alearabiati.
• fuzayt eabd alsataar (1985) , mabadi eilm al'iijram waleiqab , t ,5 dar alnafdat alearabiyt , biyrut.
• alqadi, khalil husayn. (2012). taeziz al'akhlaq watathiruh ealaa aljarimat fi almujtamae alfilastinii. ram allah: dar alrisalat lilnashr waltawziei.
• alqamus almuhiti; alfayruz abadi, dar alfikr - bayrut.
• alkurdi, muhamad eabd allah. (2015). jarayim aliahtial almalii fi al'aemal altijariati: altashrie waltahqiqa. alrayada: maktabat aleabikan.
• muhamad shalaal hubyb, (1985ma) 'usul eilm al'iijram almaktabat alqanunyta, baghdad, s .96
• muhamad subhi najm (1988) almadkhal 'iilaa ealam al'iijram waeilm aleaqabi, t ,2 diywan almatbueat aljameiyt , aljazayir.
• muhamad, ea. (2015). aljarimat wal'akhlaqi: dirasat tahliliat fi alsiyaq alearabii. alqahirati: maktabat alnahdat almisria
• muejam almaqayis fi allughati; liabn fars, (si: 329), tabeat dar alfikr - bayrut.
• almuntasir, samir eali. (2014). jarayim al'iintirnta: altashrie waleuqubatu. bayrut: dar almaerifati.
• alhindi, eali. (2012). eawamil aljarimat watathiratiha ealaa almujtamaei: dirasat astikshafiatan fi almujtamae alsaeudii. majalat eulum aliajtimae wal'iinsani.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة: ١١٩٥
أهمية البحث: ١١٩٦
أهداف البحث: ١١٩٦
سؤال البحث: ١١٩٧
منهجية البحث: ١١٩٧
المبحث الأول: الجريمة ١١٩٨
المطلب الأول: مفهوم الجريمة ١١٩٨
المطلب الثاني: أسباب الجريمة والعوامل المؤثرة عليها ١٢٠١
المطلب الثالث: أنواع الجرائم وتطوراتها في المجتمع المعاصر ١٢١٢
المطلب الرابع: آثار الجريمة على الضحايا والمجتمع ١٢١٨
المبحث الثاني: الأخلاق ١٢٢٠
المطلب الاول: تعريف الأخلاق ١٢٢٠
المطلب الثاني: أهمية الاخلاق في بناء المجتمع ١٢٢٣
المطلب الثالث: التحديات الحديثة التي تواجه القيم الأخلاقية ١٢٢٤
المطلب الرابع: تطور الأخلاق عبر العصور والثقافات ١٢٢٥
المبحث الثالث: الصلة بين الجريمة والأخلاق ١٢٢٦
المطلب الاول: الأخلاق كعامل مؤثر في السلوك الجرمي ١٢٢٦
المطلب الثاني: الجريمة كتحدي للقيم الأخلاقية في المجتمع ١٢٢٨
المطلب الثالث: أخلاقيات العدالة الجنائية والمعايير الأخلاقية في التعامل مع المجرمين ١٢٣١
المبحث الرابع: تعزيز الأخلاق للحد من الجريمة ١٢٣٣
المطلب الأول: التوعية ١٢٣٤
المطلب الثاني: تعزيز الجانب الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي ١٢٣٦
الخاتمة ١٢٣٨
التوصيات: ١٢٣٩
قائمة المراجع: ١٢٤١
REFERENCES: ١٢٤٦
فهـــــرس الموضوعـــــات ١٢٤٩